



رقم: ٢٠٠٤/٢٩/١٠/م

تاريخ: ٢٠٠٤/٢/٢٩

معالي رئيس هيئة الأوراق المالية الأكرم

تحية واحتراما وبعد ،،،  
DISCLOSURE-IPET- 25/21

٢٠٠٤/١/٢٥

بالإشارة لكتابكم رقم ٥٧٥/١/٢ تاريخ ٢٠٠٤/٠٢/١٧ أرجو أن أضع معاليكم بصورة  
التصورات التي جسرت خلال محاولة مجلس إدارة شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة لتصويب  
أوضاعها :-

قام المجلس الجديد الذي أترأسه بعد دراسة أوضاع الشركة بشكل تفصيلي بتكليف عدة شركات  
محسية وأجنبية لدراسة أوضاع الشركة المالية والتسويقية والفنية وحصت الدراسة بأن امسكة  
الرئيسية للشركة تتمثل في المديونية العالية للبنوك الدائنة ( حيث بلغت كلفة خدمة الدين ٧٠٠ ألف  
دينار سنويا ) وفي عدم توفر السيولة وعدم إستعداد البنوك لفتح وتمويل الإعتمادات اللازمة لشراء المواد  
الأولية التي تمثل ٨٠% من كلفة الإنتاج و ثم الأمور التسويقية .

وعلى ضوء هذه الدراسة ناقش مجلس الإدارة البدائل المتاحة التالية :

البديل الأول : تصفية الشركة والتي لن تحقق أية مكاسب للبنوك وضياع حقوق المساهمين  
والقضاء على صناعة تعتبر من أهم الصناعات البتروكيماوية في المملكة .

البديل الثاني : محاولة التوصل إلى إتفاق مع البنوك الدائنة لتخفيض المديونية وإيجاد شريك  
إستراتيجي يتعهد بتسديد ديون الشركة وفق التسوية مع البنوك وتوفير رأس المال  
العامل اللازم وذلك للأخذ بيد هذه الصناعة وإعادة هيكلة الشركة لما فيه  
مصلحة البنوك والمساهمين الحاليين والإقتصاد الوطني.

وبناء على ذلك قرر المجلس تبني البديل الثاني حيث سعى المجلس خلال ما يزيد عن ثلاث  
سنوات البحث عن شركاء إستراتيجيين وبالتالي تم التفاوض مع عدد من الشركاء المحتملين الذين قدموا  
عروضا لإعادة هيكلة الشركة نلخصها لمعاليكم كما يلي :-

٦/١





رقم: .....

تاريخ: .....

١- عرض أحد المستثمرين دفع مبلغ ٢,٤ مليون دينار مقابل ٩,٠% من أسهم الشركة والإبقاء على ١٠% لصالح المساهمين الحاليين وأشترط مقابل ذلك أن تسدد كافة ديون والإلتزامات على الشركة من هذا المبلغ. وحيث بلغت الديون الممتازة حوالي ٩,٠٠ ألف دينار فإن المبلغ المتبقي من المبلغ المعروض سيكون ١,٥ مليون دينار لتسديد ديون البنوك المائدة.

٢- وفي نفس الوقت تقدمت مجموعة أخرى من المستثمرين بعرضهم الشفوي لشراء ٨٥% من أسهم الشركة مقابل دفع مبلغ ٣,٤ مليون دينار حيث فضل المجلس العرض الثاني لما فيه مصلحة المساهمين الحاليين والشركة.

٣- بناء على هذا العرض توصلت الشركة إلى إتفاق مع البنوك مدونة على أن تتم تسوية كافة ديون الشركة مقابل قيام الشركة بتسديد مبلغ ٢,١٤ مليون دينار توزع بين هذه البنوك، وعقدت الشركة إجتماع للهيئة العامة غير العادية بتاريخ ١٨/٩/٢٠٠٢ وافقت فيه على الإتفاق الذي وقع مع البنوك الدائنة ووافقت على تخفيض رأس المال من ٤ مليون دينار إلى ٦٠٠ ألف دينار ومن ثم إعادة زيادة رأس المال إلى ٤ مليون دينار. كما فوضت المجلس بطرح أسهم لزيادة بالطريقة التي يراها مناسبة في ضوء الإتفاق النهائي مع البنوك الدائنة وكذلك مع الشريك / الشركة الرئيسيين.

٤- عند الإتصال بهذه المجموعة لتوقيع الإتفاقية معهم فوجئنا بتبرهم من الإجابة على مكالماتنا ومراسلاتنا لهم وإنسحابهم من المشاركة.

٥- تم الرجوع إلى المستثمر الأول إلا أنه اعتذر عن المشاركة.

٦- إستمر المجلس في محاولات إيجاد شركاء جدد ومنهم السادة الوحدة الإستثمارية التابعة للمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي، نقابة المهندسين وكذلك مؤسسة تنمية أموال الأيتام حيث اعتذرت كافة هذه المؤسسات عن المشاركة.





١- تم الاجتماع مع احد صناديق الاستثمار الاردنية الموثوق فيها (مجموعة اطلس الاستثمارية ) حيث كان هناك احتمالين او هما ان تتم مشاركة من قبلهم وثانيهما ايجاد مستثمر من خلالهام وتوصية منهم. الا لسنا لم نستلم منهم اية عروض بهذا الخصوص رغم محاولتنا المتكررة معهم من خلال اطلاعهم على وضع الشركة وتقديم الدراسات الخاصة باوضاع الشركة الحالية والمستقبلية.

٢- تقدمت مجموعة استثمارية أخرى بعرض للمساهمة بشرط تملك ٩٩% من أسهم الشركة وشراء الرصيد البالغ ١% من أسهم المساهمين الحاليين بقيمة ٥٠ ألف دينار ، أي أن هذه المجموعة تسعى لتملك ١٠٠% من أسهم الشركة وفي مقابل ذلك تقوم هذه المجموعة بدفع مبلغ ٢,٤ مليون دينار وبعد خصم ديون الممتازة والإلتزامات الأخرى فإن المبلغ المتبقي لتسديد البنوك الدائنة سيكون ١,٣٥ مليون دينار . كما سيحرم المساهمين حين من إمكانية إسترداد ولو جزء يسير من قيمة أسهمهم ، إلا أن المجموعة قامت بإعلامنا في وقت لاحق بتراجعها عن العرض وإعذرت عن المشاركة .

٣- قامت الشركة بإرسال خطابات إلى المستثمرين لإبلاغهم بإمكانية تغطية أسهم الزيادة مع خصم إصرار إلا أنه لم تردنا منهم أية إجابات أو ردود .

٤- عاود المجلس الإتصال بعدد من الأشخاص بشكل فردي من ضمنهم رجال أعمال أردنيين وعرب ومعتريين حيث إستغرق هذا البحث وقتا طويلا تعرضت خلاله الشركة لضغوطات من عدد من البنوك الدائنة ومنها إقامة الدعاوي وإيقاع الحجوزات التحفظية وحجز السيارات في حين إستمرت الشركة في محاولاتها لتشغيل وحداتها الصناعية ولو بقدر يسير بما يضمن إستمرار تواجدها في السوق وحفاظ على العاملين لديها .

٥- بعد مفاوضات مضية وافقت مجموعة من المستثمرين دفع مبلغ ١,٦ مليون دينار للبنوك الدائنة مقابل تملكهم لـ ٩٠% من أسهم الشركة والإبقاء على ١٠% لصالح المساهمين الحاليين وكذلك إلتزام المستثمرين الجدد بسداد ٩٠% من ديون الشركة الأخرى الممتازة وغيرها .



رقم:

تاريخ:

١٢- وبناء على ذلك تم في ٢٨/١٠/٢٠٠٣ الكتابة للبنوك لوضعها بالصورة ، حيث كان رأي مجلس الإدارة بأن العرض العملي والوحيد والذي يمكن تنفيذه هو عرض المستثمرين الجدد وذلك بالإلتزام بدفع مبلغ ١,٦ مليون دينار يتم تسديدها للبنوك أو أن يتم تصفية الشركة . وعلى أثر ذلك تم الإجتماع مع معالي وزير الصناعة والتجارة الأسبق معالي الدكتور محمد أبو حمور حيث أوضحنا له بأنه لا يتوفر أمام المجلس إلا حلان إما تصفية الشركة أو أن تقبل البنوك بهذا العرض الجديد ولم يقبل معالي بموضوع التصفية وواعد بالمساعدة بالضغط على البنوك للموافقة على العرض المقدم . وبعد ذلك تم الإجتماع مع معالي وزير الصناعة والتجارة الحالي - نائب رئيس الوزراء من قبلي ومن قبل نائب رئيس المجلس السيد محمود سمور وتم وضعهم بصورة وضع الشركة الحالي وما آلت إليه المباحثات مع المستثمرين والبنوك وواعد بالمساعدة .

١٣- بعد ذلك تم عقد إجتماع في قاعة إجتماع مراقبة الشركات بمشاركة عطوفة مراقب الشركات وبحضور السادة محمد العماوي ، لطفي العقرباوي ومراد عبد الكريم من مراقبة الشركات وحضور مندوبي البنوك الدائنة حيث قدمت لهم عرض الشركاء الجدد بدفع مبلغ ١,٦ مليون دينار مقابل مديونية البنوك حيث اشترطوا أن يتم وضع المبلغ في أحد البنوك لإظهار جدية المستثمرين الجدد .

١٤- بناء على طلب البنوك الدائنة أرسل لهم بعد الإجتماع المذكور تقرير مدقق حسابات الشركة حول الديون الممتازة والتي تبلغ ٩٢٢ ألف دينار.

١٥- تم توجيه رسالة للبنوك تتضمن تعهد الشركاء الجدد بدفع المبلغ خلال إسبوع من توقيع الإتفاقية مع البنوك إلا أن بعض البنوك أصرت على ضرورة تحويل المبلغ إلى أحد البنوك وتقديم رسالة من البنك الذي وضع فيه المبلغ ترسل مباشرة للبنوك الدائنة بهذا الخصوص . وقد تم تنفيذ هذا الطلب منتظرين الدعوة لعقد إجتماع مع البنوك لتوقيع الإتفاقية والمخالصة النهائية مع البنوك إلا أننا تفاجئنا برد البنك العربي معالي وزير الصناعة والتجارة بأن المبلغ الذي يمكن أن يقبلوا به هو ١,٨ مليون دينار كما أخبرني معالي وزير الصناعة والتجارة بذلك .





رقم: .....

تاريخ: .....

١٦- لقد عاودت الإتصال مع المستثمرين وتمت لهم التطورات وحاولت إقناعهم بالأمر لزيادة المبلغ الذي تعهدوا به إلا أنهم رفضوا ذلك ، حيث أنني وقبل أن يقوموا بتحويل المبالغ إلى حساب البنك الجديد أكدت لهم أن البنوك الدائنة وافقت على عرضهم . وطلبوا إسترجاع المبالغ التي تم إيداعها لدى البنك .

١٧- من منطلق حرص كافة الأطراف على استمرار مسيرة الشركة والنهوض بالصناعة الوطنية ومساعدتها في تجاوز الازمة المالية فقد عقد اجتماع بتاريخ ٢٧/٠١/٢٠٠٤ بمكاتب عطوفة مراقب الشركات الأكرم - وقد ترأس الاجتماع عطوفة مراقب شركات وبحضور السادة المحترمين محمد عماوي، لطفي العقرباوي، مراد عبد الكريم كما حضر الاجتماع ممثلي البنوك الدائنة (الطرف الاول) ورئيس مجلس ادارة شركة ونائب الرئيس ومدير عام شركة بانوكا شركة الصناعات البتروكيماوية الوسيطة (الطرف الثاني) وقد تم الاتفاق على زيادة المبلغ المقترح من قبل المستثمرين ليصبح مليون وسبعماية ألف دينار لتسديد كافة الالتزامات المالية للبنوك الدائنة على الشركة. وبتاريخ ٢٩/٠١/٢٠٠٤ عقد اجتماع بقاعة اجتماعات وزارة الصناعة والتجارة برئاسة معالي وزير الصناعة والتجارة -نائب رئيس الوزراء وبحضور عطوفة مراقب الشركات ومندوبي البنوك الدائنة ورئيس واعضاء مجلس ادارة الشركة حيث تم توقيع اتفاقية المخالصة النهائية.

١٨- بتاريخ ١٠/٠٢/٢٠٠٤ تم تسديد مبالغ التسوية للبنوك الدائنة مقابل حصول الشركة على براءة ذمة من كافة الالتزامات المترتبة للبنوك الدائنة والعمل على فك الحجز والرهن على موجودات الشركة.

١٩- بتاريخ ١٩/٠٢/٢٠٠٤ تم دفع رسوم تخفيض وزيادة رأسمال الشركة (مرفق صورة عن شهادة مراقب الشركات) كما نرفق لكم طيه صورة عن كشوفات المساهمين بعد تخفيض رأسمال الشركة الى ١٥% راجين التكرم بالمصادقة عليه لاعتماده من قبل الشركة.

ان الظروف التي مرت بها الشركة ضيلة العامين الماضيين ادت الى تأخر في عقد اجتماع الهيئة العامة العادية لاقرار الميزانية العمومية للعام ٢٠٠٢ واصدار الميزانية العمومية للنصف الاول من عام

٦/٥





تاريخ: .....

شريف: .....

٢٠٠٣ مؤكدين لكم حرص الشركة على تنفيذ تعليمات هيئة الاوراق المالية راجين من معاليكم تفهم  
اوضاع الشركة خلال الفترة السابقة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس الإدارة

المهندس عبد الوهاب الزعبي

نسخة / عطفة مراقب الشركات الأكرم



Ref No:

Date:

الموافق:

الرقم: ش/134/1

التاريخ: 2004/2/19

### لمن يهمه الامر

مستادا للوثائق المحفوظة لدى دائرة مراقبة الشركات في وزارة الصناعة والتجارة فان الشركة (الصناعات البتروكيمياوية الوسيطة) مسجلة لدينا في سجل الشركات مساهمة عامة تحت الرقم (134) تاريخ (1980/4/28).

وقد قررت الهيئة العامة باجتماعها غير العادي بتاريخ 2002/9/18 الموافقة على ما يلي:-  
1- إعادة هيكلة رأسمال الشركة عن طريق تخفيض رأس المال ليصل إلى (15%) من رأس المال الحالي والبالغ (4,000,000) دينار لكل سهم ومن ثم زيادته ليصبح (4,000,000) دينار لكل سهم . ويتم تغطيته عن طريق المساهمين و/أو الغير، وتفويض مجلس الإدارة بطرح الأسهم بالطريقة التي يراها مناسبة ولصالح الشركة أخذاً بعين الاعتبار الإتفاقيات التي ستتم مع البنوك الدائنة والشريك الرئيسي.

وقد استكملت الإجراءات لدينا بتاريخ 2002/11/3.

وان الشركة لا زالت قائمة حسب سجلاتنا حتى تاريخه  
اعطيت هذه الشهادة بناء على طلب الشركة

مراقب عام الشركات  
عبد الكريم الغرايبة

اعد الشهادة: مروان لورصاع  
ميرفت/ح

هاتف: 5607191 - 5602121 - فاكس: 5684692 - 5604691 - 5684979

ص.ب 11181 (2019) عمان - الاردن - تلكس: 21163 مینتر جو - 21278 منسب جو

Tel. 5607191 - 5602121 - Fax. 5684692 - 5604691 - 5684979  
p.o box (2019) 11181 Amman - Jordan Telex: 21163 Mintr JO - 21278 Minsup Jo  
email: info@mit.gov.jo - Web.Site: www.mit.gov.jo